

ثمنية الأوراق النقدية

إعداد: سمير بن عبد النور جاب الله



مقدمة : النقود وسيلة للتبادل ومقياس للسلع والخدمات على أية حال كانت، ومن أي مادة انضمت سواء من ذهب أو فضة، أو ورق أو جلود أو غيرها، فهي أي شيء يكون مقبولا قَبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة. ولم يسَّكَل التعامل بالدرهم والدنانير عبر الأزمان أي إشكال بالنسبة لفقهاء الإسلام، ولم يكن محل نقاش ولا مرتعا للاختلاف وجهات النظر؛ لأن الذهب والفضة مالا ن ربويان بنصّ الشرع وإجماع الأمة، فلم يختلف العلماء في شأنهما لتكفل الشرع ببيان حكمهما، فلا يجوز بيعهما مع بعضهما نسيئة، ولا بيع أحدهما بجنسه متفاضلا، كما تجب فيهما الزكاة ويكونان أثمانا للبيعات.

ومع مرور الأيام والسنين ظهرت في الأسواق نقود أخرى من معادن أقل شأنًا من الذهب والفضة، اصطُح عليها باسم: "الفلوس"، فتلقاها الناس بالقبول، واعتمدوها كوسيط للتبادل. ولم تكن تستعمل في بداية الأمر إلا في محقرات الأمور والمبادلات البسيطة، لذلك لم يلق الفقهاء لها بالا ولم يعظموا لها شأنًا، إلا أنها بعد

ذلك شاع استعمالها وكثر تداولها حتى زاحمت الدراهم والدنانير، بل أصبحت في بعض الأوقات النقد الشائع والوحيد، فواجهت العلماء مسألة جديدة لم تكن من قبل، فكان لا بدّ من إعادة النظر في حكمها؛ لأن الفلوس حيث لم تعد مجرد نقد مكمل للذهب أو الفضة كما كانت، ولم تعد تستعمل في المعاملات الوضيعة فحسب، ومن هنا اختلف أهل العلم فيها فمنهم من أبقاها على أصلها ولم يلتفت لما اعترأها من حداثة وتوسّع في الاستعمال، فاعتبرها عروضاً من عروض التجارة كما كانت في بداية استخدامها، ومنهم من لاحظ التطوّر الذي لحقها والوظيفة الجديدة التي تؤدّيها فأضفى عليها صفة الثمنية كالنقدين تماماً، لأنّها تشترك معهما في جلّ وظائفهما وأدوارهما.

وكان للخلاف في مسألة الفلوس الأثر البالغ على العملات المعدنية أو الورقية أو التجارية أو غيرها مما تعارفه الناس واستحدثته المصارف والبنوك، فهذه العملات اليوم تقوم بالدور الذي كان يقوم به الذهب والفضّة من قبل، فيها تدفع المهور والغرامات، وبها يتم البيع والشراء، ومنها تصرف الأجور والرواتب وغيرها من الوظائف. فهل نستصحب لها حكم الدراهم والدنانير فتكون أثماناً للمبيعات وأموالاً ربويّة تجب فيها الزكاة، ولا يحلّ مبيعها بجنسها أو غيرها إلا بشروط مبادلة المال الربوي؟ أم أنّها مجرد ورق لا قيمة ذاتية له، أو سلعة تباع وتشترى كسائر البضائع؟

لقد اختلف المتأخرون في حكم هذه العملات كما اختلف المتقدمون في حكم الفلوس بل أشدّ، وسأخصّص هذا البحث لعرض وجهة نظر كل فريق مع بيان الرأي الراجح والمختار إن شاء الله.

اختراع النقود وبيان أنواعها :

إن معرفة التسلسل التاريخي لتطور النقود حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم يساعد على تصور حقيقتها، فما هذه العملات المتداولة اليوم بين أيدينا إلا امتداد لما كان يتعامل به ذلك الإنسان البدائي. فعرض التسلسل التاريخي ليس ضرباً من العبث بقدر ما هو لبنة يستند إليها من يريد إدراك حقيقة هذه النقود.

أولاً : اختراع النقود

لم يعرف الإنسان البدائي التعامل بالنقود وهو يعيش في الغابات، ولكن بعد حياة الاستقرار، وانخراطه في سلك الجماعة وجد نفسه مضطراً إلى التفكير في الأخذ والعطاء.

وأول نشاط زاوله الإنسان هو الزراعة وكانت ممارسته لها، نتيجة طبيعية للاستقرار، فأصبح إذن يؤثر في البيئة التي يعيش فيها ويتأثر بها.

وكان الفرد في بداية الأمر يقوم بتلبية رغباته وحاجاته كلها بنفسه، ولكن مع تنوع السلع التي يحتاجها صعب عليه القيام بإنتاجها كلها وحده فاضطر إلى التعامل مع غيره، وكان التعامل يتم بين شخصين كل منهما في حاجة إلى ما عند صاحبه، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة من مراحل النشاط الاقتصادي، حيث اكتفى فيها الإنسان بممارسة نشاط إنتاجي واحد، وإذا احتاج إلى ما في يد غيره تحصل عليه بمبادلتة مع ما ينتجه، وهو ما عرف بنظام المقايضة، إلا أن هذا النظام له عيوب كثيرة مما جعلته غير قادر على مواجهة التوسع في التبادل التجاري.

ومن بين هذه العيوب :

- عدم توفر الرغبات : فكان لا بد أن يبحث الإنسان على من يريد شراء

سلعته على أن ييدها بما يريده هو من سلع.

- تعرض السلع للتلف والخسارة : فإذا لم يجد المرء من يأخذ سلعته تعرضت للتلف والفساد لأنها تزيد عن حاجاته.
- يصعب تخزينها لتحقيق رغبة المبادلة في العمليات البسيطة.
- مؤن تخزين السلع متكاثرة وكبيرة.

ونظراً لهذه العيوب، فكر الإنسان في استعمال بعض السلع كوسيط لعملية التبادل للتوفيق بين رغبات المتبادلين والقضاء على مشاكل نظام المقايضة، فاختارت كل جماعة مادة أو سلعة تؤدي بين الناس مهمة الوساطة في التبائع وكسب الأرزاق تناسب ظروفها، وكانت تختلف باختلاف البيئة وطريقة الناس في العيش، فالشعوب التي تعيش على شواطئ البحار كانت تتخذ الأسماك نقوداً، والشعوب التي تعيش في الصحاري والمراعي كانت تتخذ الحيوانات والجلود، وقد اتخذت بعض الشعوب الأقمشة والسلاح نقوداً، كما لعب الثور دوراً هاماً في التبادل عند اليونان، وله القيمة الكبرى في التقديرات، ولكن هذه الطريقة أيضاً لها سلبياتها ولم تقض على عيوب نظام المقايضة مما دعا إلى التفكير في الاعتماد على سلعة مناسبة، وهذا أصل الفكرة التي أوحى إلى الناس اتخاذ المعادن وسيطاً للمبادلات، لأن المعدن معيار ثابت لا يتعرض للضياع، ولا يحتاج إلى نفقة في حفظه ويتحمل عوادي الدهر ويمتاز بسهولة الحمل والنقل مع قابليته للتجزئة ليوافق مختلف الأغراض والاحتياجات.

وهكذا اتجهت المجتمعات البشرية إلى إعداد المعادن بأوزان معلومة وتولت الدول الإشراف على هذه العملات لتصبح قانونية وليأمن الناس الغش، فبدؤوا باستخدام النحاس والبرونز ثم اهتموا إلى الذهب والفضة فوجدوا فيهما من

المميزات التي لا توجد في غيرها من المعادن، وفي هذا يقول أبو الفضل الدمشقي :
 "نظرت الأوائل في شيء يثمن به جميع الأشياء فوجدوا جميع ما في أيدي الناس إما
 نبات أو حيوان، فأسقطوا النبات والحيوان عن هذه المرتبة، أما المعادن... فوقع
 اجتماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة لسرعة المواتاة في السبك والطرق،
 والجمع والتفرقة والتشكيل بأي شكل أريد مع حسن الرونق وعدم الروائح
 والطعوم الرديئة وبقائها على الدفن وقبولهما العلامات التي تصونهما وثبات
 السمات التي تحفظهما من الغش والتدليس، فطبعوهما وثمنوا بهما الأشياء كلها،
 ورأوا أن الذهب أجل قدراً في حسن الرونق وتلرز الأجزاء والبقاء على طول الدفن
 وتكرار السبك في النار فجعلوا كل جزء منه بعدة من أجزاء الفضة"⁽¹⁾.

وأول من سك النقود المعدنية من ذهب وفضة الليديون⁽²⁾ بآسيا الصغرى في
 عهد كرويسوس GROESUS ولقد انتشرت هذه السبائك على أيدي التجار في
 جميع أنحاء العالم، واتخذت كل دولة صورة لآهتها وضورتها ونقشتها، وعلى هذا
 الأساس سارت سنة الأشكال النقدية حتى العهد الإسلامي حيث نقشت عليها
 شهادة التوحيد وغيرها كما سنرى⁽³⁾.

(1) الإشارة إلى محاسن التجارة: ص 22-23.

(2) الليديون : نسبة إلى ليديا، وتقع في آسيا الصغرى (غرب تركيا حالياً)، وهي مملكة غنية، اشتهرت بخصوبة
 أرضها ومعادنها خاصة الذهب، وكانت من أوائل الدول التي سكّت النقود، هاجمها الفرس وهزموا آخر
 ملوكها كرويسوس عام 545 قبل الميلاد، وأصبحت تحت سيطرة المقدونيين والرومان. انظر : الموسوعة
 العربية العالمية: 274/21.

(3) انظر : النقود العربية ماضيها وحاضرها، عبد الرحمن فهمي محمد: 12 - 15، مقدمة في اقتصاديات النقود
 والبنوك د. محمد خليل برعي : 15 - 16 .

النقود عند أهل مكة قبل البعثة :

كانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة وترد عليهم دراهم الفرس، وكان بعضها يحمل تواريخ قديمة قد ترجع إلى ما قبل الإسلام بأربع مائة سنة، وكانت جميع هذه النقود تجلب مع رجال القوافل التجارية الذين كانوا ينظمون رحلتين تجاريتين في السنة رحلة الشتاء والصيف ⁽¹⁾.

النقود في صدر الإسلام :

ذكرنا أن الملوك كانوا يتخذون الدراهم والدنانير وينقشون عليها صورهم أو صور آلهتهم أو تماثيل حصونهم، وكانت هذه الدراهم والدنانير هي المتداولة عند العرب قبل البعثة. ولما جاء عليه الصلاة والسلام وجدهم يتعاملون بها فأقرّ الناس عليها وفرض زكاة الأموال على ذلك، فجعل في كل خمس أواق من الفضة خمسة دراهم، وفي كل عشرين ديناراً نصف دينار ⁽²⁾، كما أنه عليه الصلاة والسلام زوج علياً رضي الله عنه من ابنته فاطمة الزهراء بمهر قدره أربع مائة وثمانون درهماً كسروياً ⁽³⁾.

ولما استخلف أبو بكر الصديق عمل في ذلك بسنة رسول الله ولم يغيّر منها شيئاً، أما الخليفة عمر الفاروق فقد أقرها على حالها أيضاً حتى سنة 18 هـ — ف ضرب النقود على نقش الكسروية وشكلها بأعيانها وزاد عليها الحمد لله، وفي بعضها "محمد رسول الله" وفي بعضها "لا إله إلا الله"، ولم يتغير الأمر في عهد

(1) انظر: تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي د. حسان حلاق : ص 25.

(2) انظر: النقود الإسلامية المسمى شنور العقود في ذكر النقود، تقي الدين أحمد المقرئ: ص 58.

(3) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد، كتاب المناقب (15210)، 331/9.

الخليفتين عثمان وعلي إلا ما كان من تغيير العبارة المكتوبة، فكتب عثمان عبارة: "بسم الله"، "الله"، "محمد"⁽¹⁾.

وكتب علي بالحروف الكوفية وبقيت النصوص كما كانت في السابق⁽²⁾.

النقود عند الأمويين :

لما اجتمع الأمر لمعاوية بن أبي سفيان ضرب دنانير عليها تمثاله متقلداً سيفاً، ولما قام عبد الله بن الزبير ضرب دراهم مدورة فكان أول من ضرب الدراهم المسيرة ونقش بإحدى الجهتين "محمد رسول الله"، وبالأخرى: "أمر الله بالوفاء والعدل"⁽³⁾.

وفي عهد عبد الملك من مروان الذي شهد عصره تطوراً في أسلمة الشؤون الإدارية والمالية والفنية، قام بضرب الدنانير والدراهم الإسلامية فظهر أول نقد إسلامي خال من التأثيرات المسيحية سنة 77هـ، كما ضربه على الطراز الإسلامي يحمل نصوصاً إسلامية نقشت عليه بالخط الكوفي بعد أن ترك الطراز الساساني سنة 79هـ⁽⁴⁾.

ومنذ ذلك الوقت تولّت الدولة الإسلامية ضرب النقود وإصدارها، ومنعت الناس من ضربها، وأيد كثير من العلماء هذا المنحى وقصروا ضرب الدراهم على الدولة، فقال الإمام أحمد بن حنبل: "لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب

(1) انظر: الدرهم الإسلامي لناصر الدين محمود النقشبدي: ص 22.

(2) انظر: النقود الإسلامية: 59 — 60.

(3) انظر: المرجع السابق ص 61.

(4) انظر: تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي: ص 33.

بإذن السلطان لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظام"⁽¹⁾ ، فقد منع رحمه الله الضرب بغير إذن السلطان لما فيه من الافتيات عليه.

والواقع أن جميع المحاولات الأولى للخلفاء لم تكن محاولات إيجاد وابتكار بقدر ما كانت عمليات تقليد للنقود البيزنطية أو الساسانية، أما عبد الملك بن مروان فكان يرى أن ضرب العملات العربية الإسلامية ضرورة لازمة اقتضتها الظروف لتدعيم البناء الاقتصادي والسياسي للدولة، ولتحقيق الاستقلال الاقتصادي أنشأ داراً لضرب السكة⁽²⁾.

النقود عند العباسيين :

لما أتت دولة بني العباس ضرب عبد الله بن محمد السفاح الدراهم بالأنبار وعمل على نقش الدنانير وكتب عليها السكة العباسية⁽³⁾ ، ولم يختلف الأمر على ما كان عليه في الدولة الأموية بل ظل الدينار يضرب بنفس العبارات فيما عدا تلريخ الضرب.

والذي يمتاز به العصر العباسي أن الضرب أصبح من حق الولاة والعمال، فمنذ عهد هارون الرشيد حدث تطور فأمّر أن يكتب اسمه واسم ابنه الأمين على النقود الذهبية، كما وهب الحقوق ذاتها لوزرائه والولاة وعمال المال، وفي عهد المأمون ظهرت كتابة الآيات القرآنية في هامش إضافي مثل: ﴿لله الأمر من قبل

(1) انظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى محمد الفراء: ص 181 .

(2) انظر: تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي : ص 35 — 36 .

(3) انظر: النقود الإسلامية : ص 69.

ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ﴿[الروم: 4]﴾، كما أكملت بعض العبارات المقتبسة من القرآن الكريم وأضيفت البسمة كاملة إلى عبارة الضرب وتاريخه⁽¹⁾.

وهكذا تأثرت عملية ضرب النقود عبر القرون بالظروف السياسية حيث إن كل سلطان يكتب فيها اسمه وما يدل على مذهبه أو اتجاهه، كما اشتهرت نقود من المعادن الأقل قيمة للتعامل بها في السلع الصغيرة وهي الفلوس المضروبة من غير الذهب والفضة فاتخذها الناس أثماناً للأشياء، ولم تقف النقود عند هذا الحد بل ظلت في تغير إلى عصرنا الحاضر حيث شهدت تطوراً ملحوظاً فظهرت النقود الورقية والنقود التجارية بشتى أنواعها ولم يعد للناس تعامل بالذهب والفضة بل ألغى التعامل بهما هائياً، وكان ذلك في سوريا مثلاً بموجب قرار المفوض السامي الفرنسي رقم 18 ل بتاريخ 1940/1/26⁽²⁾.

ثانياً: أنواع النقود

استخدم الإنسان المسكوكات المعدنية لفترة طويلة كما تقدم، وكانت هذه الأنواع من النقود كافية لمواجهة تطور التجارة لكن انتقال التجار بها من مكان إلى آخر يعرضهم لكثير من المخاطر كالضياع، والسرقة، وكلفة الحمل لذلك ظهرت أنواع أخرى من النقود، وهي :

(1) انظر: النقود العربية ماضيها وحاضرها، عبد الرحمن فهمي محمد : ص 50 وما بعدها.

(2) انظر: العقود المسماة د. محمد الرحيلي: ص 166 .

أولاً — النقود الورقية :

وهي ثلاثة أنواع :

1 — النقود النائبة : فهي عبارة عن صكوك تعطيها بيوت المال

ذات الشهرة مقابل إيداع كمية من الذهب والفضة، ويبرز التجار هذه الصكوك عند وفاء الالتزامات لإظهار أن في حوزتهم مبلغاً معيناً من النقود مودعاً في بيت من بيوت المال، ولم يعد حمل المال من ذهب أو فضة يشكل أي حرج للتجار إذا أرادوا التنقل لأداء نشاطهم التجاري.

وهكذا بدأ ظهور وسيط جديد متمثلاً في أوراق البنكنوت، فكانت في البداية لا تعتبر نقوداً بذاتها وإنما هي نائبة عن نقود مودعة فقط، وكان من حق أي فرد أن يرفض قبولها. فهذه النقود النائبة تمثل النقود المعدنية من ذهب وفضة تمثيلاً كاملاً، فلا يصدر البنك أو الدولة أية كمية منها إلا بعد إيداع رصيد كامل لها من ذهب أو فضة.

2 — النقود الوثيقية : كان لتداول الأفراد لأوراق البنكنوت أثر

كبير في تشجيع البنوك على إصدار كمية أوراق تزيد عما يودعه الأفراد من نقود معدنية حقيقية، ونتج عن ذلك أن عجزت بعض البنوك عن صرف قيمة ما قُدم إليها من أوراق، لذلك أسرع الحكومات لتنظيم عملية إصدار البنكنوت وحصرها في جهة واحدة وهو ما يسمى بالبنك المركزي ويخضع لرقابتها، فازداد بذلك تعامل الناس معها وازدادت ثقتهم بها.

فهذه النقود مغطاة تغطية جزئية وليست كاملة، ولكنها تستمد قوتها في الجزء غير المغطى من قوة الدولة التي أصدرتها وثقة الناس بها.

3 — النقود الإلزامية : هذه النقود ليس لها غطاء معدني مطلقاً وتستمد قوتها وقيمتها من قوة القانون الذي فرضها عملة للتداول، فبعد قيام الحرب العالمية الأولى كثر إنفاق الحكومات للنقود مما جعل الناس يخافون عجز الحكومة عن صرف قيمة ما يقدم إليها من أوراق، كما خافت الحكومة من العجز عن الوفاء بالتعهدات فأصدرت على إثر هذه الظروف قوانين تعفي المصارف من تعهداتها بصرف قيمة النقود المودعة لديها وألزمت الناس بقبول هذه الأوراق، ومن هنا أصبحت هذه الأوراق نقوداً في حدّ ذاتها تستمد قوتها النقدية من القانون⁽¹⁾.

ثانياً — النقود المصرفية :

وهي الأوراق التجارية التي تصدرها البنوك مقابل إيداع شخص كمية من النقود الورقية لدى البنك، فعندما كثر التعامل بالأوراق النقدية وأصبحت الأداة الوحيدة لأداء الالتزامات كما كان الذهب والفضة من قبل، خشي الناس عليها من الضياع والتلف والسرقة وغيرها من عوادي الدهر، مما جعلهم مرة أخرى يودعوها في البنوك حفاظاً عليها وذلك مقابل تعهد البنك بدفعها وأدائها عند الطلب⁽²⁾. فالورقة التجارية في حقيقتها عبارة عن محرّر مكتوب قابل للتداول بالطرق التجارية ويمثل حقاً موضوعه مبلغ من النقود يستحق الوفاء بمجرد الإطلاع أو في أجل معين، ويجرى العرف على قبوله كأداة للوفاء بديلاً من النقود⁽³⁾.

(1) انظر: مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك: ص 19 وما بعدها، المعاملات المالية المعاصرة: ص 148 -

(2) انظر: المرجع السابق .

(3) انظر: الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، أحمد سراج: ص 43.

أنواع الأوراق التجارية :

الأوراق التجارية أنواع كثيرة وأشكال مختلفة، تنامت هذه الأوراق وازداد انتشارها في العقود الأخيرة في ظل تنافس المصارف وتطور الأسواق المالية المحلية والعالمية، فمنها كمبيالات وشيكات وسندات وبطاقات، ومنها ما يمثل أداة وفاء للالتزامات، وما يكون وسيلة لائتمان الديون، وأقتصر هنا على ذكر أشهر هذه الأوراق وهي :

1 — الكميالة : وهي أمر مكتوب يتضمن بيانات معينة يتوجه به الأمر ويسمى الساحب إلى شخص يسمى المسحوب عليه يأمره بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد أو لحامله⁽¹⁾.

فالتعريف يحتوي على ما يلي :

أ — الكميالة صك أو أمر مكتوب على هيئة خاصة.

ب — المسحوب عليه وهو من يوجه الساحب أمره إليه بدفع المبلغ المدفوع المدون في الكميالة.

ج — المستفيد وهو الذي يتسلم مبلغ الكميالة.

فتتضمن الكميالة ثلاثة أشخاص وتقوم على علاقتين، علاقة بين الساحب والمسحوب عليه، وبين الساحب والمستفيد.

2 — السند : وهو بدوره نوعان :

أ — السند الإذني (لأمر) وهو تعهد من محرره بدفع مبلغ نقدي معين في تاريخ محدد لإذن شخص معين.

(1) انظر: الأوراق التجارية، جمال الدين عوض: ص 15.

ب - السند لحامله : وهو ورقة يتعهد فيها محررها بدفع مبلغ نقدي معيّن في تاريخ معيّن لمن يحمل الورقة ⁽¹⁾.

فالاختلاف بين السند الإذني والسند لحامله إنما هو من جهة من يدفع له، فالسند الإذني يُتداول بالتظهير بمعنى أن من حرّر لصالحه يظهره وينقله إلى آخر وهكذا حتى يحين موعد الدفع، أما السند لحامله فلا يشترط فيه التظهير وإنما يتداول بمجرد المناولة فمن جاء به إلى المتعهد بالدفع يحق له أن يأخذ هذا المبلغ ⁽²⁾.

3 - الشيك : هو أمر مكتوب وفقاً لأوضاع حددها العرف، يطلب فيه الأمر ويسمى الساحب من المسحوب عليه — وهو غالباً بنك — أن يدفع بمقتضاه وبمجرد الإطلاع عليه مبلغاً معيناً من النقود لإذن شخص معين أو لحامله. ويشبه الشيك في ظاهره الكمبيالة، فهو يفترض ثلاثة أشخاص -الساحب- المسحوب عليه- المستفيد، وينطوي مثلها على علاقتين، العلاقة بين الساحب والمسحوب عليه والعلاقة بين الساحب والمستفيد.

والخصيصة الكبرى للشيك أنه دائماً مستحق الوفاء لدى الإطلاع، فهو غالباً أداة وفاء وأصبح اليوم يؤدي نفس الدور التي تؤديه الأوراق النقدية من حيث كونها تنوب عن نقود حقيقية مودعة في البنك، ولقد تعود الناس مع مرور الوقت قبول هذه الشيكات لتسوية حقوقهم وبالتالي شاع استعمالها كوسيلة من وسائل الدفع.

(1) انظر: المرجع السابق.

(2) انظر: أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي، ستر بن ثواب الجعيد: ص 237.

ولقد عرف المسلمون هذه الصكوك منذ أمد بعيد، فقد روى مالك في الموطأ أن صكوكاً خرجت للناس في زمن مروان بن عبد الحكم من الطعام الجاري السائد، فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم⁽¹⁾، كما تعاملوا بها في أسواق مدينة البصرة فكان يأتي الرجل الصراف فيعطيه ما معه من مالٍ يأخذ في مقابله صكاً فيه قيمة المال الذي أودعه عنده ثم يشتري الرجل ما يلزمه ويحوّل الثمن على الصراف، ولا يستخدم غير الصك طالما يقيم في المدينة⁽²⁾.

4 - البطاقات : وهي أنواع كثيرة وسأكتفي بتعريف كل من بطاقات الائتمان وبطاقات التخفيض.

أ - بطاقة الائتمان : "هي مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري- بناء على عقد بينهما- يمكنه من شراء السلع، أو الخدمات ممن يعتمد المستند، دون دفع الثمن حالا، لتضمّنه التزام المصدر بالدفع. ومن أنواع هذا المستند ما يمكن من سحب نقود من المصارف."⁽³⁾

فهذا العقد كما هو مبين من التعريف مركب من عقدين :

الأول : عقد بين مصدر البطاقة وبين حاملها يتضمّن حداً أقصى للائتمان وشروط العلاقة.

الثاني : عقد بين المصدر، وبين من تعتمد البطاقة من مصارف ومؤسّسات وشركات.

(1) انظر : الموطأ، كتاب البيوع، باب العينة وما يشبهها (44).

(2) انظر: فقه الاقتصاد النقدي د. يوسف كمال محمد : ص 44 .

(3) مجلة مجمع الفقه الإسلامي 7/ 717، نقلا عن بطاقة الائتمان، د. بكر عبد الله أبو زيد ص 17.

ب - بطاقة التخفيض : وهي بطاقة تجارية لا تتولى المصارف إصدارها، وإنما يصدرها أي شخص -طبيعي أو اعتباري- ترخص له الدولة أو الجهة المعنية ذلك، فيتفق هذا الشخص مع متاجر ومطاعم وفنادق ومستشفيات وغيرها على أن يلتزموا بالتخفيض لمن يحمل هذه البطاقة، ويعرض على الناس الاشتراك فيها .

فأطراف هذه البطاقة ثلاثة : الشخص الذي يصدرها، وحاملها وهو المستفيد من التخفيض، والملتزم بالتخفيض وهم أصحاب المحلات التجارية والمطاعم والمستشفيات وغيرها.

والوظيفة الأساسية لهذه البطاقات بأنواعها المختلفة أنها أدوات وفاء يستخدمها حاملها بدلا عن الأوراق، ويلبي رغباته المتعددة بواسطتها دون حاجة إلى اصطحاب مبالغ من النقود.

ثمنية النقود

أولاً : ثمنية الفلوس وربوبيتها

* تعريف الفلوس :

أ - الفلوس لغة :

الفلوس لغة جمع فلس، يجمع في القلة على أفلس وفي الكثرة على فلوس، ويقال أفلس الرجل أي صار مفلساً فكأنما صارت دراهمه فلوساً⁽¹⁾ . وهو مشتق من اليونانية، وقد استعار العرب تلك السكة من البيزنطيين وكانت تسمى FOLLIS، غير أن العرب لم يتقيدوا بوزن هذا النوع من السكة فكان عندهم في غاية

(1) انظر: المصباح المنير، مادة: فلس، أنيس الفقهاء، للشيخ قاسم القرنوي: ص 196.

الاضطراب حيث اختلفت أوزانها وقيمتها باختلاف الأقاليم التي ضربت فيها، فالفلوس المضروبة في دمشق تختلف عن المضروبة في حلب أو في حمص، أو الإسكندرية⁽¹⁾ لكن النسبة بينها وبين الدراهم بقية ثابتة وتقدر بـ 48/1.

ب - اصطلاحا :

الفلوس هي العملة المصنوعة من سبائك من النحاس أو النيكل أو الألمنيوم أو غيرها⁽²⁾ أو هي ما ضرب من المعادن من غير الذهب والفضة سكة وصار نقدا في التعامل عرفا وثمنا باصطلاح الناس⁽³⁾.
وضرب هذا النوع من النقود لتسهيل عملية البيع والشراء في الأشياء الحقةرة، فهي عبارة عن نقود مساعدة للذهب والفضة.

ج - ثمنية الفلوس :

الدنانير الذهبية والدراهم الفضية أموال ربوية، فهي أثمان للمبيعات كما عرفنا وتجري فيهما الزكاة، ويقع الربا في معاملتهما، فلا يجوز بيعهما نسيئة ولا بيعهما بجنسهما متفاضلا، أما النقود المساعدة وهي الفلوس، فلقد اختلف فيها الفقهاء، فمنهم من ألقها بأصل النقود وهو الذهب والفضة فأصبع عليها أحكامهما لأنها تؤدي الوظيفة ذاتها التي يؤديها النقدان وهي رائجة، ومنهم من اعتبرها عروضاً بمثابة السلع تباع وتشترى.

(1) انظر: النقود العربية عبد الرحمن فهمي: ص 11 .

(2) انظر: نقود العالم متى ظهرت، ومتى اختفت ؟ محمد الملط: ص 33.

(3) انظر: المعاملات المالية المعاصرة، محمد عثمان شبير: ص 139.

* أقوال الفقهاء في ثمنية الفلوس :

أولاً - مذهب الحنفية :

ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أن الفلوس لا تعطى صفة الثمنية كما هو الشأن في الدراهم والدنانير، فهي بمترلة العروض لذلك جاز عندهما بيعها متفاضلاً مع جنسها ونسيئة. واعتبرها الإمام محمد بن الحسن الشيباني أثماناً كالنقدين تماماً. يقول الكاساني : " يجوز بيع المعدودات المتقاربة من غير المطعومات بجنسها متفاضلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف بعد أن يكون يدا بيد كبيع الفلوس بالفلسين بأعيانها، وعند محمد لا يجوز، ووجه قوله أن الفلوس أثمان، فلا يجوز بيعها بجنسها متفاضلاً كالدرهم والدنانير"⁽¹⁾.

وإلى قول الشيخين ذهب الإمام زفر، فالفلوس وإن كانت رائجة فهي عنده بمترلة العروض، لكن المفق به عند الحنفية قول الإمام محمد.

جاء في المبسوط : " وبيع الفلوس بالدراهم ليس بصرف لأن من أصل زفر أن الفلوس الرائجة بمترلة المكيل والموزون ... وأما عندنا فالفلوس الرائجة بمترلة الأثمان لاصطلاح الناس على كونها ثمناً للأشياء"⁽²⁾.

وقال في الدر المختار : "وأما الفلوس فإن راحت فكثمن وإلا فكسلع"⁽³⁾.
فالفلوس عند الحنفية تأخذ حكم الذهب والفضة بشرط السراج، فإن لم تكن رائجة فهي عروض .

(1) البدائع: 185/5.

(2) المبسوط: 25/14.

(3) الدر المختار: 541/7.

ثانياً - الملكية :

لقد قوي الخلاف عند الملكية في مسألة النقود، وسببه اختلاف لفظ مالك فيها بحسب اختلاف رأيه في أصلها أهي كالعين أو كالعرض، ففي كتاب الصرف من المدونة شدّد فيها وشبهها بالعين، وفي كتاب القرض لم يعتبرها كالدراهم والدنانير في جميع الأشياء، لأنها ليست بالسكة البينة حتى تكون عينا.

جاء في مدونة سحنون في كتاب الصرف : " قلت : أرأيت إن اشتريت فلوسا بدرهم فافترقنا قبل أن يقبض كل واحد منا؟ قال : لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد، قال لي مالك في الفلوس : لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة" ⁽¹⁾.

وفي كتاب القرض يقول ابن القاسم : "وليس الفلوس عند مالك بالسكة البينة حتى تكون عينا بمثالة الدنانير والدراهم، وقد أخبرني عبد الرحيم بن خللد أن مالكا كان يميز شراءها بالدنانير والدراهم نظرة ثم رجع عنه منذ أدركته، فقال أكرهه ولا أراه حراما كتحريم الدراهم والدنانير" ⁽²⁾.

لكن الذي اعتمده المتأخرون في المذهب أنها بمثالة العروض ⁽³⁾ وإذا قوبلت بالدراهم والدنانير كانت هي المبيعة وكان النقدان ثمنا.

(1) المدونة، كتاب الصرف، التأخير في صرف الفلوس : 5/3 .

(2) المدونة، كتاب القراض، القراض بالدنانير والدراهم والفلوس : 629/3.

(3) انظر : حاشية الدسوقي : 61/3.

ثالثاً - الشافعية :

الصحيح في مذهب الشافعية أن الفلوس عروض لأنها ليست أثماناً غالباً كما هو الأمر في الذهب والفضة فلا يتعدى حكمهما لها⁽¹⁾.

ومقابل الصحيح أن العلة فيهما تتعدى للفلوس إذا كانت رائجة، وبه أفق ابن حجر في كتابه الفتاوى الكبرى فقال: "ومن ثم لو راجت الفلوس رواج النقود ثبت لها أحكامها"⁽²⁾.

فالفلوس عروض عندهم لأنها ليست من جنس الأثمان غالباً ولو اعتبرت في بعض البلاد ثمناً .

رابعاً - الحنابلة :

للحنابلة روايتان في مسألة النقود شأن فقهاء المذاهب الأخرى، ففي الرواية الأولى عن أحمد يجوز بيع فلس بفلسين عدداً ولو نافقة، لأنها ليست بمكيل ولا موزون فتكون بذلك عروضاً.

وفي الرواية الأخرى لا يباع فلس بفلسين لأنه بمثابة الأثمان⁽³⁾.

* الترجيح في مسألة ثمنية الفلوس :

الراجح في مسألة الفلوس أنها بمنزلة النقدين إذا راجت، فتجري فيها

(1) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام النووي: 378/3 .

(2) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي : 182/2 .

(3) انظر: كشف القناع، كتاب البيع: 252/3، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد لمحمد الدين بن

تيمية، 1/318 .

أحكامهما، فتكون أثمانا للمبيعات، ويجري فيها الربا، وتجب فيها الزكاة، وذلك لأن الإسلام أقر التعامل بها واعتبرها نقودا شرعية تحل محل النقود الذهبية والفضية في المعاملات⁽¹⁾.

فالفلوس إذا راجت وغدت النقد الشائع والمضاهي في رواجه للذهب والفضة خرجت عن كونها مجرد نحاس أم برونز إلى كونها نقودا، فعندما يتحقق وصف النقود في شيء ما فيحظى بالقبول ويكون معيارا للقيمة ووسيطا للتبادل وخزانة للثروة، فلا بد عندئذ من إجراء على ذلك الشيء أحكام هذه النقود، ومن هنا أفق ابن حجر الهيتمي فقال: "ومن ثم لو راجت الفلوس رواج النقود ثبت لها أحكامها"⁽²⁾.

ثم إن من يقول إن الذهب والفضة جنس الأثمان غالبا معناه أنه اعتبر وصف غلبة الثمنية لذلك أخرج الفلوس لانتفاء الثمنية الغالبة فيها كما يقول النووي: "والصحيح أنه لا ربا في الفلوس لانتفاء الثمنية الغالبة"⁽³⁾، وأكد كلامه أيضا في المجموع فقال: "وليست الفلوس كذلك فإنها وإن كانت ثمنا في بعض البلاد فليس من جنس الأثمان غالبا"⁽⁴⁾ وهذا يعني أنها إن غدت ثمنا في كل البلاد واعتمدت كنقد مستقل فإنه عندئذ يشملها الوصف وهو غلبة الثمنية، فتكون من جنس الأثمان غالبا فتلحق بالذهب والفضة في الأحكام⁽⁵⁾، وهو ما قصده الإمام مالك في

(1) انظر: المعاملات المالية المعاصرة ص: 151 .

(2) الفتاوى الكبرى لابن حجر: 182/2.

(3) روضة الطالبين: 378/3.

(4) المجموع، كتاب البيوع، باب الربا،: 493/9.

(5) انظر: البيوع الشائعة وأثر ضوابط المبيع في شرعيتها، توفيق رمضان البوطي: ص 342.

الرواية الأولى عنه عندما قال: "ولو أن أناساً أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتهما أن تباع بالذهب والورق نظرة"⁽¹⁾ وما كرهها إلا لأنها عندئذ تصبح بمنزلة النقد.

أما القائلون بأنها عروض فإنهم اعتبروا أنها لا تبلغ أن تكون قيمة للأشياء وأثمانا لها، لأن هناك الذهب والفضة⁽²⁾ وهو ما صرح به الإمام النووي كما بينه، وهذا صحيح عندما كان للفلس دور قليل جدا تستعمل في محقرات الأشياء وتعتبر نقودا مساعدة، لكن نجد بعد هذا أن الفلس شاع استعمالها وضاهت الذهب والفضة، بل في بعض الأزمان اختفى النقدان أصلا، ولم يعد بين أيدي الناس إلا هذه الفلس⁽³⁾، فإذا كان الأمر كذلك فإن التعليل الذي استند إليه المخالفون يتلاشى، لأن الثمنية الغالبة أصبحت تتمتع بها الفلس كما هو الشأن في الدراهم والدنانير أو أكثر، وهذا مما لا شك فيه يجعلنا نحكم أنها كالذهب والفضة تماما، فتكون أثمانا للمبيعات وتجري فيها الربا وتجب فيها الزكاة.

ثانيا : ثمنية الأوراق النقدية والتجارية

النقود الورقية كما تقدم ثلاثة أنواع؛ نقود نائبة وهي النقود المغطاة تغطية كاملة بالذهب والفضة، ونقود وثيقية وهي المغطاة تغطية جزئية، ونقود إلزامية وهي التي ليس لها رصيد البتة، وتستمد قوتها في التعامل من قوة القانون .

(1) المدونة، كتاب الصرف، التأخير في صرف الفلس : 5/3.

(2) انظر: محاضرات وندوات في البيوع والبنوك د. علي أحمد السالوس: ص 46، الجامع لأصول الربا: ص

112، 113.

(3) انظر: النقود العربية ماضيها وحاضرها، عبد الرحمن فهي: ص 75 .

ولقد شاع التعامل بهذه الأوراق في عصرنا بعد غياب الذهب والفضة وإلغاء التعامل بهما، فواجهت الفقهاء مسألة جديدة لم تكن معروفة مما جعلهم يفكرون في إيجاد تكيف شرعي لها، وكان نتيجة اجتهادهم وتفكيرهم أن اختلفوا في شأنها كما اختلفوا من قبل في شأن الفلوس بل أشد.

وبما أن النقود النائية والوثيقية لها غطاء معدني فلم يشكل ذلك أي حرج في اعتبارهما نقوداً شرعية، فوجود الغطاء كفل إلحاقهما بالذهب والفضة، فبقي الإشكال وارداً بالنسبة للنقود الإلزامية التي ليس لها رصيد تستند إليه وهذا هو محل النزاع ومدار الحديث، يقول الدكتور محمود الخالدي: "وبذلك يتقرر أنه لا خلاف بين علماء المسلمين في اعتبار النقود الورقية النائية والنقود الورقية الوثيقية نقوداً من وجهة نظر الإسلام، أما النقود الإلزامية والتي هي النقود المتداولة في العالم المعاصر... فقد وقع فيها الخلاف بين علماء الأمة" ⁽¹⁾. وفيما يلي بيان الأقوال مع أدلتها.

* القول الأول : النقود الورقية الإلزامية عروض وليست أثماناً

وإلى هذا القول ذهب الشيخ عبد الرحمن السعدي والشيخ يحيى آمال ⁽²⁾ وبه أفتى الشيخ محمد عlish ⁽³⁾.

⁽¹⁾ زكاة النقود الورقية المعاصرة د. محمود الخالدي : ص 20 .

⁽²⁾ انظر: الفتاوى السعدية للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي : ص 334 وما بعد، المعاملات المالية المعاصرة: ص 152، نقلاً عن مقالين للشيخ يحيى آمال جريدة حراء: 27-28 جمادى الثانية سنة 1378هـ، تهذيب الفروق - الفرق التاسع والثمانون والمائة -: 252/3.

⁽³⁾ انظر: تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية للشيخ محمد علي بن الحسين 252/3.

ف عقد البيع عند هؤلاء يقع على نفس الورق ولا يقع على ذهب ولا فضة حتى يدخل تحت قوله عليه السلام: «الذهب بالذهب ربا إلا مثلاً بمثل»⁽¹⁾.
أدلة القول الأول :

استدل القائلون بأن الأوراق الإلزامية عروض من عروض التجارة بما يلي:
 1 - الورق النقدي مال يحاز ويدّخر، ويبيع ويشترى كالسّلع، فيأخذ حكمها.

2 - تخريج الورق النقدي على الفلوس بجامع أنها تتغيّر بالرواج والكساد، وقد اعتبر الشافعي وغيره الفلوس عروضاً.

3 - النقود الورقية إذا أسقطتها الدولة وأبطلت التعامل بها أصبحت لا قيمة لها، فعلم بالحس والمعنى أنها ليست نقوداً⁽²⁾.

4 - هذه الأوراق ليست ذهباً ولا فضة، فليست مكيلة ولا موزونة حتى تلحق بالأصناف الربوية المنصوص عليها في الحديث.

قال عبد الرحمن السعدي: "وقد علم أن الأوراق ليست ذهباً ولا فضة فكيف تثبت لها أحكامها، فعلم بذلك أنّه يتعين أن الصواب هو القول الثالث وهو أنه لا يحكم لها بأحكام النقدين"⁽³⁾.

5 - إن الأصل في البيوع والمعاملات الحل، فمن منع شيئاً من ذلك فعليه الدليل، وأدلة التحريم في جريان الربا إنما تدل على جنس الذهب والفضة ولا

(1) أخرجه مسلم في المساقاة، باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً (1588) (84).

(2) انظر: أحكام المعاملات المالية في الفقه الحنفي د. محمد زكي عبدالبر: ص 152.

(3) الفتاوى السعدية لعبد الرحمن السعدي: ص 334.

تتناول هذه الأوراق، لأنها ليست ذهباً ولا فضة، لا شرعاً ولا لغةً، ولا عرفاً⁽¹⁾.

* القول الثاني : النقود الورقية سندات بديون

النقود الورقية ليست نقوداً شرعية وإنما هي سندات بديون على من أصدرتها وهي الدولة، لذلك فلا تأخذ صفة الثمنية. ومن ذهب إلى هذا القول عبد القادر أحمد بن بدران وأحمد الحسيني وغيرهما⁽²⁾، ولم يعتبر هذا الأخير محل الخلاف خاصاً بالنقود الإلزامية بل عممه ليشمل حتى النقود النائية والوثيقية.

أدلة القول الثاني :

- 1 - إن الحكومة التي أصدرتها تدفع قيمتها متى تقدّم إليها حامل الورقة وطلب قيمتها، فصارت الحكومة ضامنة لتلك الأمانات، فوجود هذا التعهد من قبل الدولة التي أصدرتها يجعلها بتسليم قيمتها عند الطلب ديناً⁽³⁾.
- 2 - إنه من غير المعقول أن تكون الورقة بشخصها هي المتعامل بها بقطع النظر عن قيمتها التي تجب عن مصدر الورقة أن يدفعها لحاملها، لأن الورقة لو كانت هي العملة بشخصها لم يكن ثم حتم على من أصدر الورقة أن يدفع قيمتها، وما كان معنى لوجوب إيداع قيمة الأوراق، لأن الورقة لو كانت كالعملة بشخصها لا يكون هناك ارتباط بينهما وبين وجوب دفع قيمتها⁽⁴⁾.

(1) انظر: المرجع السابق: ص 335.

(2) انظر: المعاملات المالية المعاصرة: ص 151، بحجة المشتاق في حكم زكاة الأوراق النقدية لأحمد الحسيني:

ص 67، أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي، ستر بن ثواب الجعيد: ص 176.

(3) انظر: بحجة المشتاق: ص 68 وما بعد.

(4) انظر: المرجع السابق: ص 69.

- 3 - هذه الأوراق ليست متمولة بمال فليس لها قيمة ذاتية، فإنها لا تساوي فلساً واحداً، فتعتبر القيمة الوضعية للورقة بدليل التقارب في الحجم بين الأوراق ذات القيم المختلفة، فالخمس دنانير تقارب العشرة والعشرين في الحجم.
- 4 - ضمان الدولة لقيمتها عند إبطال التعامل بها وإلغائها دليل على أنها
- (1)
سندات دين .

* القول الثالث : النقود الورقية أثمان للأشياء

ذهب غالبية العلماء المعاصرين إلى أن النقود الورقية تعد بديلاً نقدياً عن النقود الذهبية والفضية وتأخذ صفة الثمنية وتسري عليها جميع أحكامها.

يقول الكشناوي: "وسكت أيضاً عن هذه الأوراق الحادثة التي يتعامل بها الناس معاملة النقود، فقد اختلف العلماء فيها اختلافاً كبيراً، فمنهم من أفتى بعدم وجوب الزكاة فيها، ومنهم من أفتى بوجوب الزكاة فيها... والنفس تميل إلى هذا القول بل والحق الذي نعتقه وندين الله به أن فيها الزكاة ما دام الناس يتعاملون بها معاملة النقود" (2).

هذا ولقد قرّرت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية: "إن الورق النقدي يعتبر نقداً قائماً بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان، وأنه أجناس تتعدد بتعدد جهات الإصدار، بمعنى أن الورق النقدي السعودي جنس وأن الورق الأمريكي جنس" (3).

(1) انظر: المعاملات المالية المعاصرة : ص 152.

(2) أسهل المدارك لأبي بكر الكشناوي : 370/1.

(3) مجلة البحوث الإسلامية العدد الأول ص 185 عام 1395هـ نقلاً عن المعاملات المالية المعاصرة: ص 154.

أدلة القول الثالث :

- 1 - إن هذه الأوراق أصبحت باعتماد السلطات الشرعية إياها وجريان التعامل بها أثمان الأشياء ورؤوس أموال، بها يتم البيع والشراء، ومنها تصرف الأجور والرواتب والمكافآت، وعلى قدر ما يملك الفرد منها يعتبر غناه، ولها قوة الذهب والفضة في قضاء الحاجات وتيسير المبادلات وتحقيق المكاسب والأرباح، فهي أموال نامية أو قابلة للنماء، شأنها شأن الذهب والفضة ⁽¹⁾.
 - 2 - العرف العام اعتبرها نقوداً وأثماناً والعرف معتبر في النقود ⁽²⁾ كما دل عليه قول الإمام مالك : "ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود ...".
 - 3 - إن هذه النقود لها غلبة الثمنية بل أصبحت اليوم الثمنية الوحيدة للأشياء وهي الوحيدة في قيم المتلفات في جميع البلاد ⁽³⁾.
 - 4 - الذهب والفضة من وظائفهما : اتخاذها أداة مبادلة وأداة ادّخار ⁽⁴⁾، يقول ابن خلدون: "ثم إن الله خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب وإن اقتني سواهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما... فهما المكاسب والذخيرة" ⁽⁵⁾.
- فهما أداة مبادلة لقوله : "قيمة لكل متمول" وأداة ادّخار لقوله : "وهما الذخيرة والقنية".

(1) انظر: فقه الزكاة د. يوسف القرضاوي: 273/1 .

(2) انظر: المعاملات المالية المعاصرة ص: 153 .

(3) انظر: تبين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك لمحمد الشيباني : 3 / 315 .

(4) انظر: موسوعة الاقتصاد الإسلامي د. محمد عبد المنعم الجمال: ص 489.

(5) مقدمة ابن خلدون، باب المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع: ص 478.

والتقود الورقية تقوم بنفس الوظائف التي يقوم بها النقدان، وقد تنشأ نقود جديدة تقوم بالدور نفسه، لذلك يكفي أن نعرف أن الأساس الذي تلعبه النقود لم يتغير منذ اختراعها حتى الآن حتى نحكم عليها بالثمنية⁽¹⁾.

* الترجيح :

وهذا يتبين لنا رجاحة القول الثالث لقوة الأدلة التي استند إليها، فتعامل الناس بها في كل البلاد، واعتماد السلطات لها وجريان العرف بها يجعل منها تتبواً منزلة الذهب والفضة، علاوة على أنها تقوم بالوظائف ذاتها التي كان يؤديها النقدان، فهي أداة لاختزان القوة الشرائية، ووحدة للحساب، ووسيط للتبادل.

أما القول بأنها عروض فغير مسلم به، لأن الدول المعاصرة اعتبرتها نقوداً ومعياراً للسلع والخدمات وألزمت التعامل بها، فلو أبطلنا ثمنيتها لترتب على ذلك ضياع أموال الناس وتعطيل كثير من الأحكام الشرعية.

ثم إن كون هذه الأوراق ليست مكيلة ولا موزونة لا يعني أنها ليست ثمنياً أو ليست مالا ربوياً، لأن علة ربوية الذهب والفضة عند بعض الفقهاء هي كونها أثماناً للأشياء غالباً، وهذه العلة متحققة في العملات المعدنية والورقية، لأنها أيضاً أثمان للأشياء فوجب أن نعطيها حكم الذهب والفضة، وهذا الذي رآه الإمام مالك عندما قال : "ولو أن أناساً أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتهما أن تباع بالذهب والورق نظراً"⁽²⁾، فرغم أن الجلود ليست مكيلة ولا

(1) انظر: استبدال النقود والعملات للسلوس: ص 167.

(2) المدونة، كتاب الصرف، التأخير في صرف الفلوس : 5/3.

موزونة، إلا أنها لو أصبحت أثمنا عند الناس لكرهها أن تباع بالذهب والورق نسيئة؛ لأنها عندئذ تصبح عنده بمثابة النقدين تماماً.

كما أن اعتبارها سندات ديون غير مسلم به أيضاً؛ لأن هذه النقود أصبحت اليوم عملة إلزامية قانونية تستمد ثمنيتها من قوة القانون الذي يصدرها ولا علاقة لها بالرصيد أو الغطاء الذهبي، ولا تلزم الدولة بدفع قيمتها من الذهب والفضة، فهذه الأوراق يلزم قبولها أداة لوفاء الالتزامات في حين أن سندات الديون لا يلزم الناس على التعامل بها.

وبهذا تلحق الأوراق النقدية بالذهب والفضة فتعتبر هي الثمن، وغيرها من السلع التي تقابل بها في عقد البيع هي المبيع كما هو الحال بالنسبة للدراهم والدنانير، كما يجري فيها الربا وتجب فيها الزكاة.

ويقاس على الأوراق النقدية من حيث اعتبارها ثمناً في عقد البيع الأوراق التجارية، لأنها أدوات لوفاء الالتزامات وتشكل وسيطاً للتبادل وتلقى الناس لها بالقبول، فالذي يشتري بال شيك أو بالبطاقة مثلاً كأنما اشترى بالورق النقدي تماماً؛ بل يمكننا أن نقول أنهما أهم من النقود لأنهما وسيلتان من وسائل الدفع وجرى عرف الناس على التعامل بهما من غير تكبر، ولا يحملان المخاطر التي يحملها الورق النقدي؛ فقد يتعرض هذا الأخير للزيف والتزوير والضياع والسرقة ولا حماية عليه، بخلاف الشيكات والبطاقات وغيرها من الأوراق التجارية، فإنها تتمتع بحماية أكثر وضمان أكبر.

فلا فرق إذن في اعتبار النقود المعدنية أو النقود الورقية أو التجارية ثمناً في معاملة البيع والشراء ما دامت هذه الأوراق وسيطاً للتبادل وتلقى الناس لها بالقبول ولا يهم بعد ذلك الشكل الذي تكون عليه، يقول د. موسى إبراهيم: "إن النقود في اصطلاح الاقتصاديين هي

كل ما يستخدم وسيطا في تبادل السلع والخدمات ويلقى القبول العام من الناس دون النظر إلى الشكل الذي تكون عليه فقد تتخذ النقود الشكل المعدني، أو الورقي.. فتتخذ شكل النقود للمصري وبالشكل الأخير من أشكال النقود تجري معظم المعاملات في الاقتصاديات الحديثة⁽¹⁾.

والله أعلم

(1) نقلا عن كتاب استبدال النقود والعملات للسالوس: ص 167 .

فهرس المراجع

1. أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي، ستر بن ثواب الجعيد، مكتبة الصديق - الطائف - ط أولى : 1413هـ - 1993م.
2. الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى محمد الفراء، ت : محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية - بيروت - ط سنة 1403هـ - 1983م.
3. أحكام المعاملات المالية في المذهب الحنفي، د. محمد زكي عبد البر، دار الثقافة، قطر، ط أولى : 1407هـ - 1986م.
4. أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك، لأبي بكر بن حسن الكشناوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. (د.ت).
5. أعمال الندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي المنعقدة في الكويت 4 - 7 ذي القعدة 1410هـ، الموافق لـ: 28 - 31 مايو 1990 ط أولى : 1413هـ - 1993م.
6. أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر، محمد جميل الشطي، دار البشائر، ط أولى : 1414هـ - 1994م.
7. الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، د. محمد أحمد السراج، دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة - طبعة سنة 1988م.
8. الأوراق التجارية، د. علي جمال الدين عوض، دار النهضة العربية القاهرة طبعة سنة 1406هـ - 1986م.
9. الأوراق التجارية، د. محمد فهمي الجوهري، مكتبة نهضة الشرق القاهرة (د.ت).

10. الإشارة إلى محاسن التجارة، للشيخ أبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي، تحقيق: البشري الشوريجي، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ط أولى : 1398هـ - 1988م.
11. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر الكاساني، دار الكتاب العربي، طبعة سنة 1394هـ - 1974م.
12. بحجة المشتاق في بيان حكم زكاة أموال الأوراق : أحمد بك الحسيني، مطبعة كردستان العلمية القاهرة. طبعة سنة : 1329هـ .
13. البيوع الشائعة وأثر ضوابط المبيع على شرعيتها، د. توفيق رمضان البوطي، دار الفكر، د أولى: 1418هـ - 1998م.
14. تبين المسالك شرح تدريب المسالك إلى أقرب المسالك، محمد الشيباني، دار الغرب الإسلامي - بيروت ط ثانية : 1415هـ - 1995 م .
15. تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي - الحياة المالية و الاقتصادية والإدارية، د. حسان حلاق، دار النهضة العربية - بيروت - طبعة سنة 1988م.
16. تنبيه الرقود على مسائل النقود. ضمن رسائل ابن عابدين . (د.ت).
17. تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية، للشيخ محمد علي بن الشيخ حسين مفتي المالكية همامش كتاب الفروق — للإمام شهاب الدين القرافي - وضع: أ.د محمد رؤاس قلعهجي دار المعرفة - بيروت (د.ت).
18. الجامع في أصول الربا، د. رفيق يونس المصري، دار القلم - دمشق - البدار الشامية بيروت ط الأولى: 1411هـ - 1991م.
19. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للشيخ شمس الدين محمد بن عرفة

- الدسوقي، دار الفكر . (د.ت).
20. الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد بن علي الحصكفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى: 1416هـ - 1996م.
21. الدرهم الإسلامي، ناصر الدين محمود النقشبندى، مطبوعات الجمع العلمي العراقي - بغداد - طبعة سنة 1969م.
22. رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، لمحمد أمين بن عابدين، دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى: 1416هـ - 1996م.
23. روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام يحيى بن شرف الدين النووي، إشراف: زهير شاويش - المكتب الإسلامي ط. ثانية: 1404هـ - 1985م.
24. زكاة النقود الورقية المعاصرة، د. محمود الخالدي، مكتبة الرسالة الحديثة عمان الأردن، ط أولى: 1405هـ - 1998م.
25. الشرح الكبير على مختصر خليل، للشيخ أبي البركات أحمد التردير، دار الفكر. (د.ت).
26. شرح المجلة. سليم رستم باز، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ثالثة: 1401هـ - 1986م.
27. صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي د.ت.
28. الفتاوى السعدية، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، الموسوعة السعدية - الرياض - ط أولى: 1403هـ - 1983م.
29. الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر -

تركيا (د.ت).

30. فقه الاقتصاد النقدي د. يوسف كمال محمد.

31. فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة،

د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة — دمشق — ط الحادية والعشرون:

1413هـ — 1993م .

32. فقه المعاوضات، د. أحمد حجي الكردي، مطابع مؤسسة الوحدة — دمشق —

1402، 1401هـ — 1980، 1981م.

33. كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور البهوتي، دار الفكر (د.ت).

34. المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة لبنان، طبعة سنة : 1406هـ —

1986م.

35. محاضرات وندوات في البيوع والبنوك والتقود، أحمد علي السالوس، دار

الحرمين — الدوحة — قطر — ط أولى : 1403هـ — 1983م.

36. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق

: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر — بيروت — ط. 1412هـ — 1992م.

37. المجموع شرح المهذب، للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، ت :

محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد — جدة — (د.ت).

38. الفتاوى السعدية، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، الموسوعة السعدية —

الرياض — ط أولى : 1403هـ — 1983م.

39. الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيثمي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر —

تركيا (د.ت).

40. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للشيخ الإمام مجد الدين أبي البركات، ومعه النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر، لابن المفلح - تحقيق: لشيخ محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي (د.ت).
41. المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، ضبط: الأستاذ أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى: 1414هـ - 1994م.
42. المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، د. محمد عثمان شبير، دار النفائس - الأردن ط أولى: 1416هـ - 1996م.
43. المعاملات المالية المعاصرة، علي أحمد السالوس، مكتبة الفلاح الكويت ط الثالثة 1412هـ - 1992م.
44. مقدمة تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، ضبط: خليل شحادة، مراجعة: سهيل تركار، دار الفكر ط ثانية: 1408هـ - 1988م.
45. مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، د. محمد خليل برعى، د. علي حافظ منصور، مكتبة نهضة الشرق - القاهرة - طبعة سنة 1990 م.
46. موسوعة الاقتصاد الإسلامي، عبد المنعم الجمال، دار الكتاب المصري القاهرة - دار الكتاب اللبناني، بيروت ط الثانية 1406هـ - 1986م .
47. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع - الرياض - 1416هـ - 1996م.
48. الموسوعة الفقهية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت - ط ثانية: 1410هـ - 1990م.

49. الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تصحيح وتخريج الأحاديث وترقيمها: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - طبعة سنة 1456هـ - 1995م.
50. النقود الإسلامية المسمّى شنور العقود في ذكر النقود، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، ت: السيد محمد بحر العلوم، دار الزهراء - بيروت - ط سادسة : 1408هـ - 1988م.
51. نقود العالم. متى ظهرت؟ ومتى اختفت؟، السيد محمد الملط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة سنة: 1993م.
52. النقود العربية ماضيها وحاضرها، د. عبد الرحمن فهمي محمد، وزارة الإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، طبعة سنة 1964م.
53. النقود واستبدال العملات دراسة وحوار، د. علي أحمد السالوس، مكتبة الفلاح الكويت ط أولى : 1985هـ.

